

## موجز تحليل النزاعات، أيار / مايو ٢٠١٥



لقطة مركزة عن مدينة صيدا من خريطة "مسح النزاعات وتحليلها"، [csc.daleel-madani.org/cma](http://csc.daleel-madani.org/cma)

## موجز تحليل النزاعات، أيار / مايو ٢٠١٥

### من منشورات مركز دعم لبنان – Lebanon Support

بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – UNDP

فريق مركز «دعم لبنان» القيم على إنتاج الموجز: ديزيرييه رزق (المسؤولة عن التوثيق)، مانون غلازير (مساعدة لشؤون البحوث)، ليا يمين (مديرة المحتوى والإتصالات)، برناديت ضو (منسقة البرامج)، ماري نويل أبي ياغي (رئيسة البحوث).

تخص الآراء الواردة في هذا المنشور المؤلف/ المؤلفين حصراً، وهي لا تعكس بالضرورة آراء مركز دعم لبنان أو شركائه، أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي -UNDP. مركز دعم لبنان - Lebanon Support 2015 © جميع الحقوق محفوظة.



# لمحة عن مشروع «مسح النزاعات وتحليلها»

مشروع «مسح النزاعات وتحليلها» هو مبادرة أطلقها مركز «دعم لبنان» بالتعاون مع «مشروع بناء السلام» التابع لـ «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي». ويهدف هذا المشروع، الذي يتولى مركز «دعم لبنان» تنفيذه وتطويره، إلى توفير بيانات دقيقة ومعلومات ذات صلة بشأن المناطق أو الفاعلين المشتركين في النزاعات، لمختلف الشركاء المنخرطين في أنشطة بناء السلام، والأنشطة الإنسانية والمحافظة على الإستقرار في البلاد. إلى ذلك، يقدّم المشروع فهما متطوّرا، ومحايدا، وواقعا للآليات غير الظاهرة، التي تسبّر النزاعات المراقبة. كما يقدّم المشروع فهما للنسيج الإجتماعي المحدّد الكامن وراء هذه النزاعات، بالإضافة إلى حقوق الألعام السياسية، والفرص المتاحة للقيام بعمل إيجابي.

وينطوي هذا المشروع على مكوّنين أساسيين، هما:

١. خريطة النزاعات، التي يتم من خلالها تتبع الحوادث - سواء بين المجموعات المسلّحة، أو الكيانات الحكومية، أو على المستويات الفردية - والاحتجاجات، وعمليات التعبئة، إلى جانب النزاعات الناشبة على الحدود، لتبيان إمكانية حصولها في كافة أرجاء لبنان. إلى ذلك، يعمل فريق من الخبراء والباحثين باستمرار على تحديث الخارطة هذه، عبر التحقق من صحة البيانات ومقاطعتها مع مصادر متعددة. ويجري ترتيب الحوادث تبعا لتصنيف نموذجي للنزاعات، الذي، وإلى جانب عدد من المرشحات / «فلاتر» البحث الإضافية (مثلا فئات الحوادث)، يمكّن المستخدمين من الوصول إلى المعلومات الأكثر صلة بما يقومون به من برامج/بحوث.

٢. تحليل النزاعات - يضيف تحليل النزاعات عنصرا نوعيا على المشروع، إذ يتم في إطار هذا التحليل بالتحديد تحليل ديناميات النزاع والإتجاهات المعنية، مع مختلف النتائج التي يعمل على إنتاجها بانتظام، وتسليط الضوء في كل مرة على منطقة جغرافية معيَّنة أو نوع محدد من النزاعات.

وبينما لا يُنظر بعد إلى عملية وضع نماذج للنزاعات على أنها علم دقيق، يعتمد هذا المشروع على فريق متعدّد الإختصاصات، يتخطى العوامل الكمية والبيانات الإحصائية البحتة (التي أظهرت في العقود الماضية، وفي إطار اختبارات أخرى في سياقات مختلفة، محدوديتها في ما خص مثلا تحديد نقطة التحول في أعمال العنف). ويسعى هذا المشروع، بالإستناد إلى عمل ميداني إثنوغرافي، إلى توفير نظرة معمقة عن الديناميات الإجتماعية، والإقتصادية، والسياسية في لبنان اليوم، التي يمكن اعتبارها عوامل مؤاتية لنشوب النزاعات.

ومع الوقت، يتيح نظام المعلومات والتحليل هذا إمكانية تحديد الإتجاهات في التوترات والنزاعات، كما يوفر فرصة لفهم الأسباب الكامنة وراء التوترات والنزاعات الناشئة، وذلك بغية تحديد التدخلات وفقا للإحتياجات الناشئة، وتحسين التنسيق بين الفاعلين في مجال العمل الإنساني والتنمية في لبنان. ويشكّل هذا النظام بشكل أساسي أداة للتفكير لصانعي السياسات، والباحثين، وسواهم من الخبراء، لكي تكون عملية صنع السياسات، والتدابير العامة المتخذة في لبنان، مستنيرة بشكل أفضل.

## يتألف موجز تحليل النزاعات من:

### ١. اتجاهات النزاعات الحالية - ص. ٧

١- لمحة عامة عن حوادث النزاعات الممسوحة في لبنان بين تموز/ يوليو ٢٠١٤ وآذار/ مارس ٢٠١٥

٢- انتهاكات المجال الجوي وسواها من الحوادث المصنفة كنزاعات حدودية (عند الحدود الإسرائيلية) بين تموز/ يوليو ٢٠١٤ وآذار/ مارس ٢٠١٥ التي تم مسحها، مع التركيز على تصاعد التوتر على الحدود الإسرائيلية في خلال الأسبوع الأخير من كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥

٣- الغارات الجوية، والإشتباكات/ النزاعات المسلحة، الممسوحة والمصنفة كنزاعات عند الحدود السورية

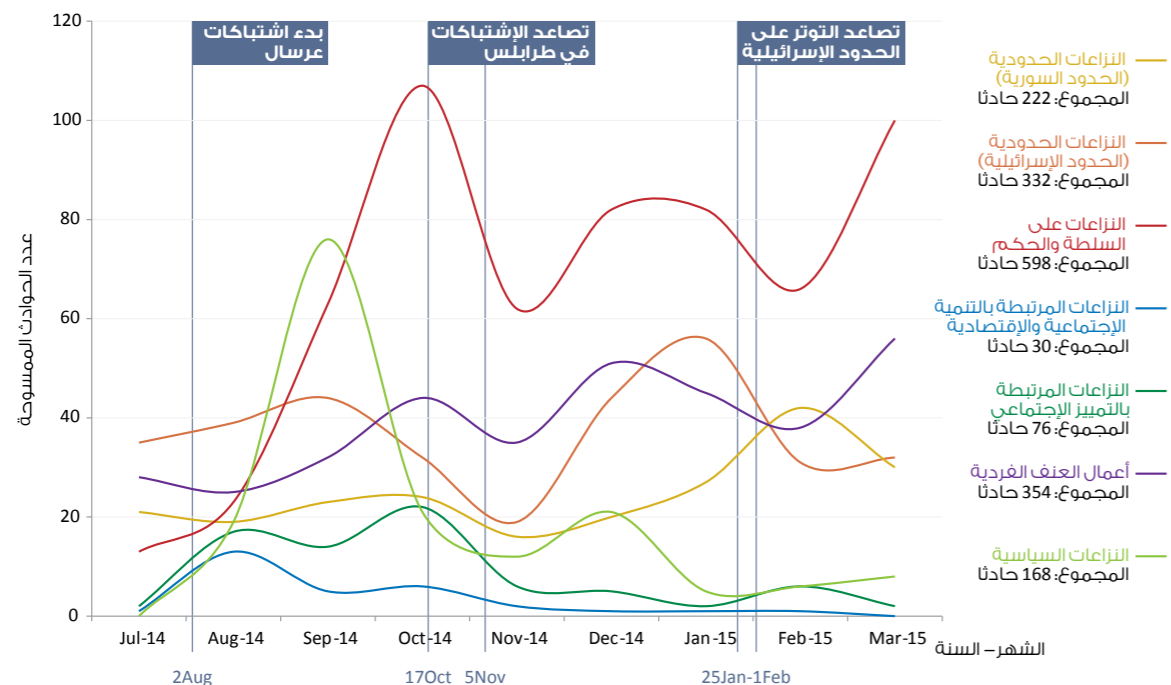
٤- نسبة النزاعات على السلطة والحكم، وأعمال العنف الفردية الممسوحة بين تموز/ يوليو ٢٠١٤ وآذار/ مارس ٢٠١٥

### ١١. تقرير مواضيعي موجز - ص. ١١

تجزئة المساحات وارتفاع معدلات الفقر: سياق النزاع في صيدا

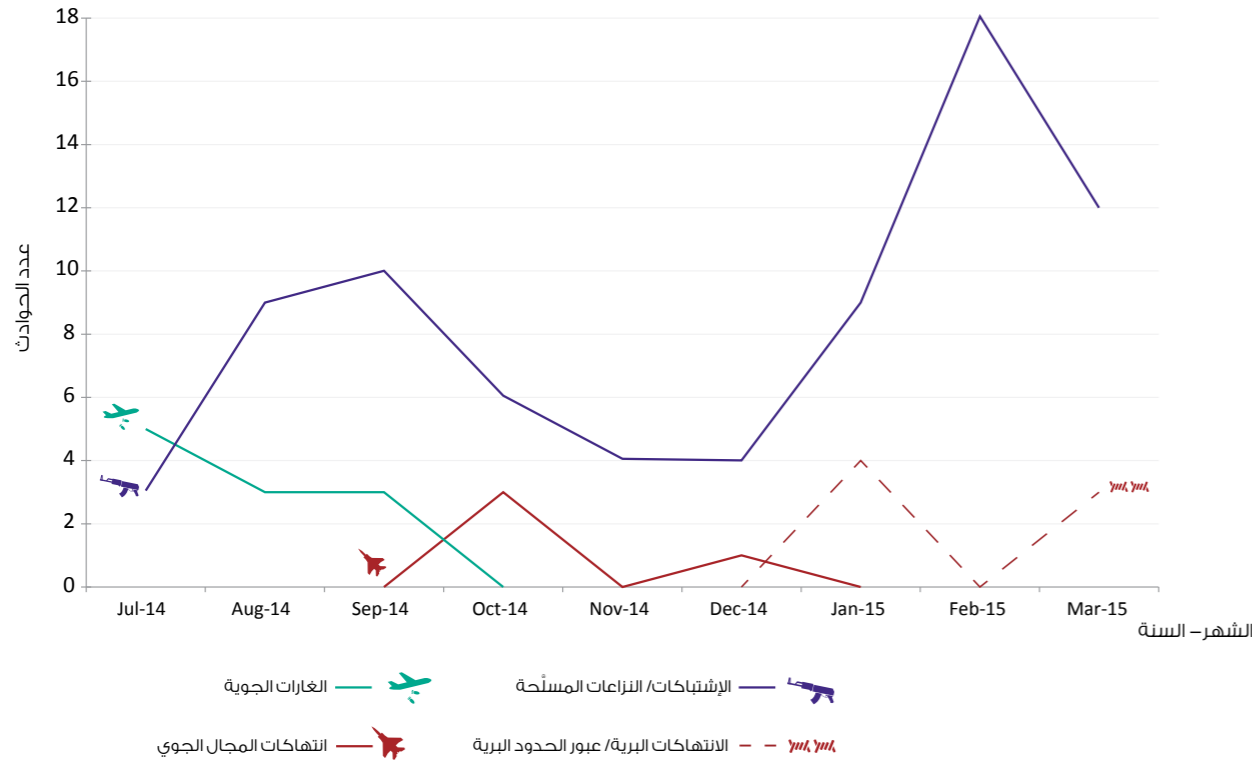
## ١. اتجاهات النزاعات الحالية

### ١- لمحة عامة عن حوادث النزاعات الممسوحة في لبنان بين تموز/ يوليو ٢٠١٤ وآذار/ مارس ٢٠١٥



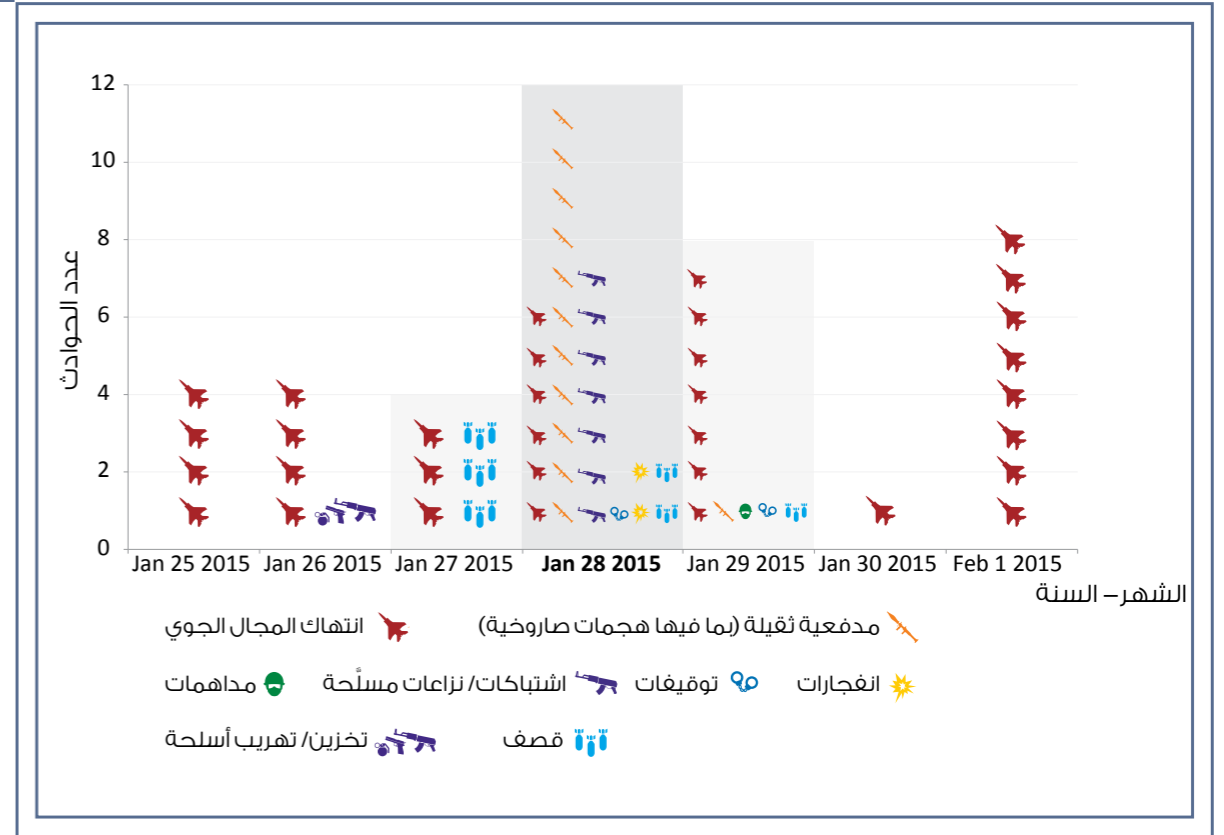
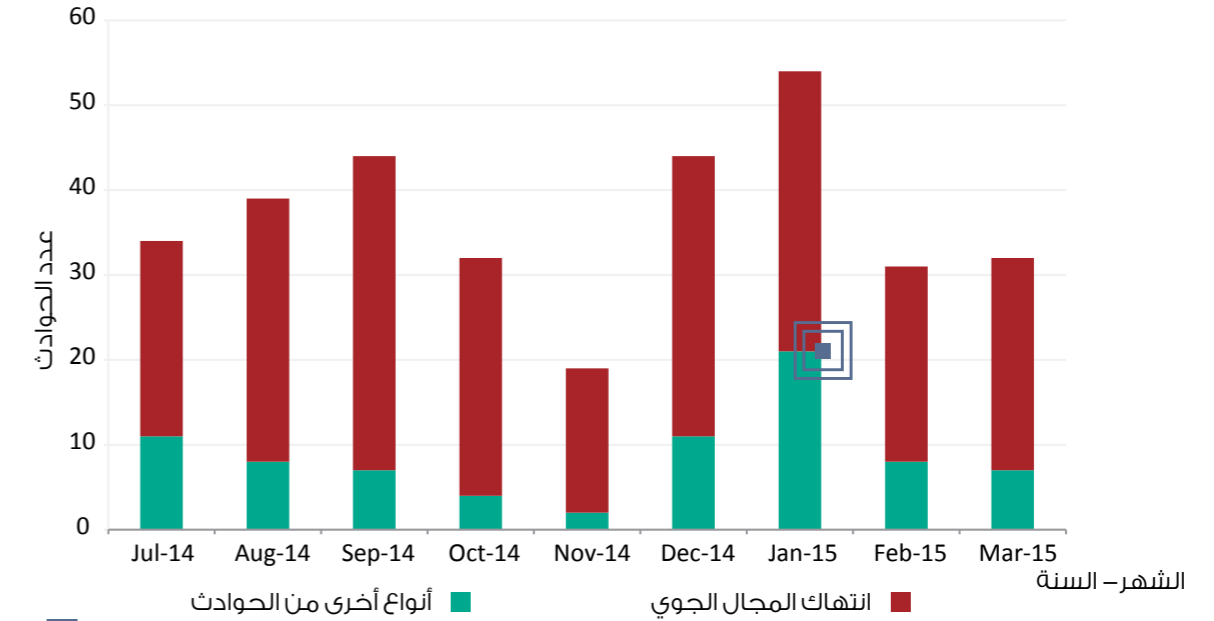
يظهر الرسم البياني أعلاه تقلبات الحوادث المرتبطة بالنزاعات التي تم الإبلاغ عنها ومسحها بين تموز/ يوليو ٢٠١٤ وآذار/ مارس ٢٠١٤. والتصنيف النموذجي أعلاه، المستخدم لترتيب الحوادث الأمنية، ناجم عن تحليل الحوادث الحاصلة، وقد تمت بلورته في المراحل الأولى من المشروع. ويوفّر هذا الرسم البياني لمحة عامة عن الحوادث الممسوحة منذ البدء بجمع البيانات. كما يكشف أن النزاعات المرتبطة بالتميز الاجتماعي، وبالتميز الاجتماعي - الاقتصادية، شكلت العدد الأقل من النزاعات المبلغ عنها، وبالتالي فإنها الأقل ظهوراً في المسح مقارنة بنزاعات ذات طبيعة مختلفة، عملت وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية على تتبعها بشكل أدق في تقاريرها وتقديراتها الأولية. وعليه، ينبغي أخذ هذه الشائبة بعين الاعتبار لدى النظر في خريطة النزاعات. وفي الغالب، تشمل النزاعات المرتبطة بالتميز الاجتماعي المهيّنة على الخريطة حظر التجول الذي تنفذه البلديات، إلى جانب التدابير التي تتخذها الدولة بحق الفئات السكانية الضعيفة، مثال عمليات التوقيف والترحيل. كما ضمت التدابير الجماعية كالإحتجاجات، أو الإعتصامات التضامنية. من جهة أخرى، تنطوي النزاعات المرتبطة بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية في الغالب على الإجراءات الجماعية، مثال تحركات عمال مؤسسة كهرباء لبنان.

### ٣- الغارات الجوية، والإشتباكات/ النزاعات المسلحة، الممسوحة والمصنفة كنزاعات عند الحدود السورية



شهدت الفترة الممتدة بين تموز/ يوليو ٢٠١٤، وأذار/ مارس ٢٠١٥ استمراراً للحوادث المسجلة وزيادة في عددها، إذ تراوحت هذه الأخيرة بين انتهاكات للسيادة (كالانتهاكات البرية وانتهاكات المجال الجوي، وعبور الحدود البرية)، وأعمال عدوانية (كغارات جوية واشتباكات/ نزاعات مسلحة). وفي ما يتعلق بخروقات السيادة، يبدو أن محاولات التسلّل تطورت من الخروقات الجوية لتأخذ شكل خروقات برية. وبينما يُثبت ذلك سهولة اختراق الحدود اللبنانية وضعفها، يشكل هذا الأمر أيضاً مؤشراً على الخروقات الأمنية، وهي مسألة ينبغي على السلطات اللبنانية مواجهتها ومعالجتها.

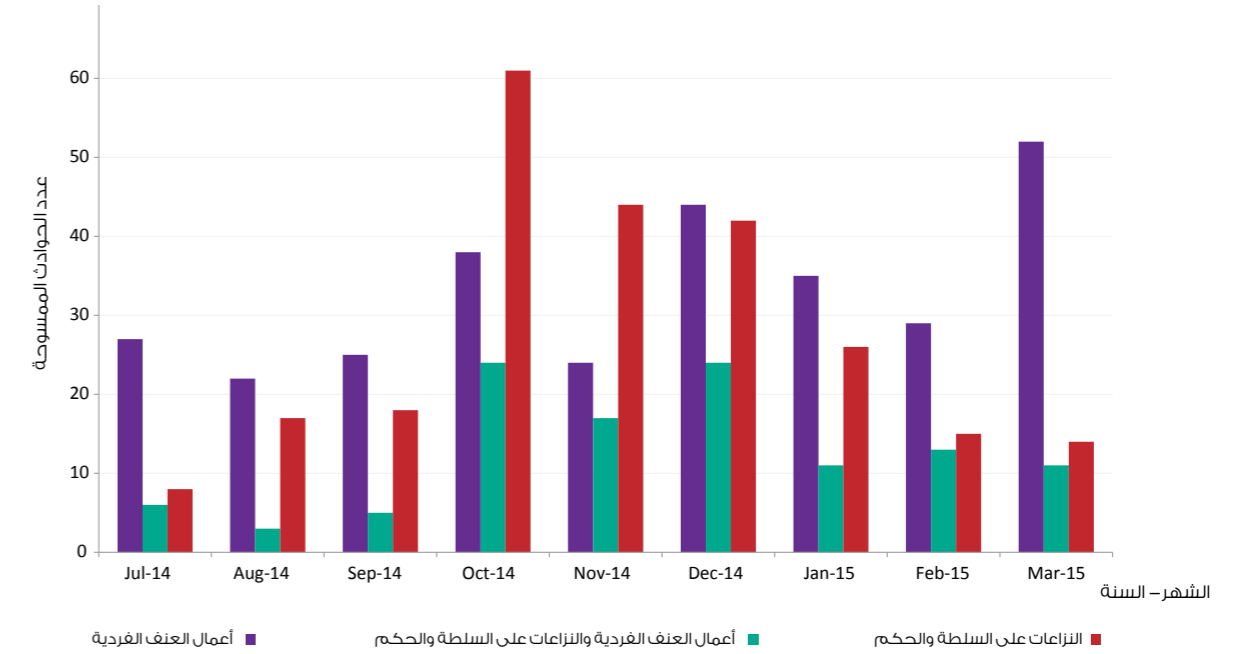
### ٢- انتهاكات المجال الجوي وسواها من الحوادث المصنفة كنزاعات حدودية (عند الحدود الإسرائيلية) بين تموز/ يوليو ٢٠١٤ وأذار/ مارس ٢٠١٥ التي تم مسحها، مع التركيز على تصاعد التوتر على الحدود الإسرائيلية في خلال الأسبوع الأخير من كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥



وقد غدت الإنتهاكات الإسرائيلية المتواصلة للمجال الجوي اللبناني، الحاصلة بوتيرة مرتفعة، أشبه بخرق إسرائيلي مألوف للسيادة اللبنانية. غير أنه من الممكن ملاحظة مراحل محدّدة من حالات التوتر ضمن هذه الإنتهاكات بالتحديد. ويسجل الرسمان البيانيان أعلاه توترا واضحا في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥، ناجما عن مواجهات متقطّعة بين القوات الإسرائيلية المسلحة و«حزب الله»، وبشكل أكثر تحديدا مع «مجموعة شهداء القنيطرة»، التي ظهرت غداة هجمات على «حزب الله» وحلفائه في سوريا. إلى ذلك، لقد كان تصاعد التوتر جليا خلال الأسبوع الأخير من كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥ عبر اللجوء إلى المدفعية الثقيلة وعمليات القصف على جانبي الحدود، بالإضافة إلى الإشتباكات المسلحة. وقد توافقت هذه التوتر مع التعزيزات العسكرية المرافقة للإنتخابات البرلمانية التي جرت في شهر آذار/ مارس ٢٠١٥ في إسرائيل، بما من شأنه تقديم فهم أوضح لتصاعد العدوانية في المواقف المعتمدة.

## ٤- نسبة النزاعات على السلطة والحكم، وأعمال العنف الفردية الممسوحة

بين تموز / يوليو ٢٠١٤ وأذار / مارس ٢٠١٥



في إطار التصنيف النموذجي الذي اعتمدها للنزاعات، تشير أعمال العنف الفردية إلى الحوادث الأمنية التي تفتقر إلى أجندة سياسية محدّدة، إلا أن عوامل هيكلية، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، انتشار الأسلحة، وغياب العدالة القضائية، وغياب المساءلة، تساهم في حصولها. من جهة أخرى، ترتبط النزاعات التي صنّفت على أنها نزاعات على السلطة والحكم بالتوترات السياسية الداخلية الحاصلة بين مجموعات محلية و/ أو وطنية وأحزاب، وتتسم بمجابهة هذه الأطراف و/ أو معارضتهم لسلطة الدولة المركزية وحكمها. وبالتالي، يمكننا الإقرار بوجود رابط بين نوعي النزاع السابق الذكر، نظرا إلى أن الحوادث، مثال الإتجار غير المشروع، وتهريب الأسلحة، والتفجيرات (أعمال عنف فردية) - حتى عندما يشارك فيها فاعلون تحركهم حوافز وانتماءات غير سياسية - تعكس الإتجاه المتمثل بتحدي سلطة الدولة، والإستفادة من تصاعد الإضطرابات والتوترات الأمنية من أجل الإقدام على أنشطة غير مشروعة. ويبدو ذلك جليا بنوع خاص في حالة منطقة البقاع، حيث يبدو أن الحوادث المصنّفة في الوقت عينه على أنها أعمال عنف فردية ونزاع على الحكم والسلطة، تحصل في سياق من الإشتباكات المتواصلة في عرسال وجوارها وبعلبك (بالإستناد إلى البيانات الخاصة بخريطة النزاع التي تم تتبعها حتى تاريخ كتابة هذا الموجز). وتشمل المناطق الأخرى المشابهة: مخيم عين الحلوة، وطرابلس- لا سيما التبانة -. فلا عجب إذا أن نرى، على المستوى الوطني، تصاعد المعارضة في وجه سلطة الدولة في بيئة تتسم بحالة «السلم الأهلي البارد»، وهي العبارة التي استخدمها محلّون لوصف لبنان منذ انتهاء الحرب الأهلية في العام ١٩٩٠.

## ٢. تقرير مواضيعي موجز

### تجزئة المساحات وارتفاع معدلات الفقر: سياق النزاع في صيدا<sup>١</sup>

#### ملخص عن التقرير

يوفر هذا التقرير الموجز ملخصا سياقيا وتحليليا للنزاع في منطقة صيدا، جنوبي لبنان، مع التركيز على النزاع على المساحات وارتفاع معدلات الفقر. والواقع أن هذا التقرير يسعى إلى وصف الفاعلين الأساسيين في النزاع، وكيف ساهموا تاريخيا في تحديد ملامح ديناميات النزاع في صيدا منذ الخمسينات وحتى اليوم. وقد سلطت النتائج التي توصل إليها التقرير على أنه بينما يشكل خطر الإسلام الراديكالي محور الإهتمام الذي يديه أغلبية المراقبين ووسائل الإعلام، يعتبر الأطراف الفاعلون والفاعلون الإجتماعيون في مدينة صيدا أن أكثر التهديدات إلحاحا ترتبط بشكل خاص بالعوامل الإجتماعية، بما فيها الكثافة السكانية، وتجزئة المساحات، وارتفاع معدلات الفقر.

#### لمحة عن السياق في صيدا

تحدّد المجريات المحلية والإقليمية بنية صيدا الديمغرافية. وشكّل استقرار الجيل الأول من اللاجئين الفلسطينيين في صيدا قبل سبعين عاما، وازدياد تأثير حركة «فتح» على المدينة منذ أربعين عاما؛ والإجتياح الإسرائيلي للمدينة الذي امتد على ثلاث سنوات قبل ثلاثين عاما؛ والحرب الأهلية الدائرة في سوريا المجاورة، عوامل ساهمت في تحديد ملامح المدينة الفريدة من نوعها. وتشكل مدينة صيدا اليوم تجمعا مُدنيا مؤلفا من حوالي ٢٦٠,٠٠٠ نسمة<sup>٢</sup>، علما أن ثلثي هؤلاء السكان هم من اللاجئين، أو متحدرين من لاجئين نزحوا إما من فلسطين أو سوريا.

وفي ظل الظروف هذه، يتسم المشهد المحلي في المدينة إلى حد بعيد باختلاط بين اللبنانيين والفلسطينيين. فمثلا، يقدر أن أكثر من ٦٠% من العائلات التي تعيش في صيدا هي من أصول فلسطينية، أو من أصول لبنانية وفلسطينية مختلطة<sup>٣</sup>. والجدير ذكره أن مخيمي عين الحلوة والمية ومية، الواقعتين جنوب شرق المدينة على أولى منحدرات ساحل جزين، متلاصقان ومتداخلان، بما يشكل بالتالي امتدادا مُدنيا لصيدا. وتقدر «وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى» (الأونروا) أن حوالي ٩٠,٠٠٠ مواطن فلسطيني يعيشون في صيدا، علما أن ثلثي هؤلاء يعيشون في المخيمات والثلث الآخر في المدينة القديمة<sup>٤</sup>. والجدير ذكره أن معظم السكان الفلسطينيين القاطنين في صيدا نزحوا من الجليل الأعلى (الذي يبعد بين ٥٠ و ٧٠ كم عن جنوب لبنان)، وبشكل خاص من محيط مدينة صفد (أي مثلا من قرى الرأس الأحمر، والصفصاف، وطيطبا).

وازداد الإختلاط بين الفئات السكانية في السنوات الأخيرة بسبب وصول اللاجئين<sup>٥</sup> الوافدين من سوريا. وفي نهاية شهر آذار/ مارس، قدرت «المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين» عدد اللاجئين في منطقة صيدا وحدها بـ ٥٠,١٤٧ لاجئا، من بينهم أكثر ١١,٢٥٠ عائلة. ويشكّل اللاجئون في صيدا ٤.٣% من إجمالي عدد اللاجئين المسجّلين للإستفادة من خدمات «المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين»<sup>٦</sup>.

١ كتب هذا التقرير برونو دوالي، مستشار متعاقد مع مركز «دعم لبنان».

٢ تستند هذه التقديرات إلى الدراسات التي أجراها برنامج مينابوليس- جمعية e-geopolis /menapolis/TABLEAU\_BORD\_LIBAN.pdf

٣ تستند هذه التقديرات إلى العمل الميداني الذي أنجز بين شباط/ فبراير وأذار/ مارس ٢٠١٥.

٥ اللاجئون الفلسطينيون والسوريون، العودة أيضا إلى زين السعدي، «Restrictions, perceptions, and possibilities of Syrian refugees' self-agency in Lebanon»، بوابة المعرفة للمجتمع المدني/ CSKCK، مركز دعم لبنان، ٤٢ شباط/ فبراير، ٢٠١٥.

٦ للمزيد من المعلومات، العودة إلى الموقع الخاص بـ«المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين»:

Map of Registered Syrian Refugees by District in Lebanon - [last accessed on 31/03/2015]، الولوج الأخير بتاريخ 31/ 3/ 2015.

## المنهجية المعتمدة

يستند التقرير الموجز هذا إلى تقييم اجتماعي اقتصادي نوعي، وعلى تحليل النزاع القائم بدوره أولا على تحليل سياسي وتاريخي، كما على تجارب المجيبين الرئيسيين الفردية ووجهات نظرهم. تم العمل الميداني في صيدا وبيروت، بين ١٨ شباط/ فبراير و ٣١ آذار/ مارس ٢٠١٥، وشمل حوالي ثلاثين شخصا بين فاعلين ومجيبين. إلى ذلك، أجريت جولة أخرى من العمل الميداني في مطلع شهر أيار/ مايو من أجل التحقق من البيانات ومقاطعتها مع مصادر أخرى. وقد اشتمل هذا البحث النوعي على حوالي ٢٥ مقابلة فردية متعمّقة مع شخصيات دينية، ومثقفين، وممثلين عن المنظمات غير الحكومية، وأعضاء حاليين أو سابقين في السلطات المحلية، وأخيرا سكان محليين، من اللاجئين واللبنانيين على حد سواء.

وتجدر الإشارة إلى أن أسماء المجيبين بقيت طي الكتمان، إذ لم يتم الكشف عن أي منها توخيا لحماية المشاركين في البحث. وفي الختام، لا بد من القول إن عملية وضع للمسات الأخيرة على هذا التقرير أخذت بعين الإعتبار آراء خبراء محليين، ومسؤولين في منظمة «الأمم المتحدة» خلال شهري نيسان/ ابريل وأيار/ مايو ٢٠١٥.

## نسيج اجتماعي معقّد

يبدو التنوع المحلي جليا ضمن تركيبة صيدا الدينية: فاليوم، يمثّل السُنّة ثلثي السكان القاطنين في مدينة صيدا، في حين يشكل الشيعة والمسيحيون (من الروم الكاثوليك والموارنة بنسب شبه متساوية<sup>٧</sup>) على التوالي %٣٠ و%٥ من إجمالي السكان.

وصحيح أن الطائفة السنية هي الأكبر في المدينة، إلا أنها ايضا الأكثر تفككا وانقساما. فعلى أرض الواقع، لا يسيطر المفتي إلا على عدد قليل من المساجد ضمن مجتمعه المحلي، في حين يحظى الأئمة باستقلالية تامة في خطاباتهم، التي تعكس انجذاباتهم الإيديولوجية، وعلاقتهم السياسية<sup>٨</sup>.

ويشهد المجتمع الشيعي أيضا انقسامات سياسية، على الرغم من أنه يبدو أكثر تنظيما من نظيره السني، إذ إنه ينضوي تحت لواء عدد محدود من الولاءات القوية والنافاذة. ويذكر أن هذه الولاءات تتمحور في المقام الأول حول قطبين ترقى جذورهما إلى النظام الميليشوي المستشري خلال الحرب الأهلية، وهما

«حركة أمل» و«حزب الله». إلى ذلك، تنتظم هذه الولاءات حول عدد قليل من العائلات ذات المكانة المرموقة تقليديا على المستوى المحلي (آل الأسعد وآل عسيران)، والمرتبطة بالحزبين الشيعيين الأساسيين، عبر تبديل علاقات التبعية والإتفاق، وحتى الولاءات بالنسبة إلى البعض.

ويتعزز هذا التنوع بفعل التشكيلات والتركيبات السياسية المختلفة. ففي العام ١٩٨٥، وبعد انسحاب الجيش الإسرائيلي من مدينة صيدا، الذي تلاه أيضا انسحاب «القوات اللبنانية» من ضواحي المدينة الشرقية، كان على عائلات صيدا ذات المكانة المرموقة تقليديا مواجهة بروز فاعلين سياسيين جدد أفرزتهم ساحات المعارك هم: «حركة أمل»، و«حزب الله»، و«الجماعة الإسلامية»، ورفيق الحريري<sup>٩</sup>. ومنذ ذلك الحين، تطورت الساحة السياسية وفقا للتقلبات التي شهدتها المصالح والتحالفات، المحلية منها والوطنية.

## مجتمع يصارع ارتفاع معدلات الفقر

على الرغم من أن مدينة صيدا تشكل المركز الإداري للمحافظة والقضاء، إلا أن قربها من العاصمة جعلها تواجه صعوبات اقتصادية. وقد أدى ذلك خلال القرن المنصرم إلى انتقال عائلات صيدا إلى بيروت، بحثا عما تقدمه العاصمة من فرص اقتصادية، وديناميات، ومرفاً حديث بنياه التحتية، ورسوم جمركية مؤاتية<sup>١٠</sup>. واليوم، لا يسع مدينة صيدا أن تدعي أنها تحتضن أي تطور صناعي أو اقتصادي، باستثناء قطاع الأغذية الزراعية. فصناعاتها مازالت حرفية بشكل أساسي، ولا تتمتع بالتالي بأي قدرة تنافسية على المستوى الإقتصادي<sup>١١</sup>. لذا، تبقى المدينة قبل كل شيء سوقا، ومركزا إداريا محليا يستخدم عددا ملحوظا من الموظفين الحكوميين<sup>١٢</sup>. وحتى قطاع الصيد الأسماك لم يشهد أي ازدهار، إذ بقي يدر مداخيل متدنية، كما عانى في السنوات الأخيرة من مصادر التلوث العديدة المتواجدة بشكل كبير على طول الشاطئ<sup>١٣</sup>.

### «على الرغم من أن مدينة صيدا تشكل المركز الإداري للمحافظة والقضاء، إلا أن قربها من العاصمة جعلها تواجه صعوبات اقتصادية.»

القطاع الوحيد الذي بدا ديناميا بعض الشيء هو قطاع البناء والأشغال العامة. لكن تبقى هذه الدينامية وهما على مستوى التنمية البشرية. فأنشطة البناء تولد مروحة واسعة من الآثار الخارجية، التي ينجم عنها في أغلب الاحيان عواقب غير مؤاتية<sup>١٤</sup>، شأنها في ذلك شأن الآليات الاقتصادية الوطنية الخاصة بهذا القطاع بالتحديد. وتمثل هذه العوامل الخارجية الجانبية تحديا أمام التنمية المستدامة، وترخي بثقلها على جميع الفئات السكانية. ولعل المشكلة الأساسية التي تعاني منها عملية استخدام الأراضي للتنمية العقارية تتمثل بعدم قيام السلطات المحلية والمُشرِّفة بسن تشريعات ملزمة ووضع رؤية استراتيجية، على الأقل لجهة التخطيط والتنمية. وتفتح هذه الممارسات بالتحديد المجال واسعا أمام المضاربة العقارية والتدابير المتخذة من قبل أصحاب الأملاك، ما يؤدي إلى استئثار مقاولي البناء ومالكي الاراضي بالمنافع المالية. ولما كانت هذه الوقائع لتطرح أي إشكالية لو كانت إدارة المناطق المُدنية وعمليات التخطيط المدني، وجودة الحياة الناجمة عنها تعود بالفائدة على كافة الفئات السكانية المحلية. إلا أن احتكار المطوِّرين العقاريين تنمية المناطق المُدنية، وما ينجم عنه من شيوع منطق الربح الإقتصادي والتجاري، يعيق بناء مساكن وأحياء سكنية معقولة الكلفة للمجتمعات المحلية الضعيفة.

ولكن، وبالنظر إلى المسائل المرتبطة بالصحة أو وسائل النقل فقط، يتبين لنا أن التكلفة الإجتماعية الناجمة عن عملية البناء غير المدروسة والانتقائية باهظة فعلا، مثل أثر مستويات التلوث المرتفعة على جودة الحياة.وتكون الآثار العكسية المتأتية عن هذا النوع من عمليات البناء أشد وطأة على أكثر الفئات السكانية ضعفا. وعليه، لا شك في أن غياب الرؤية الإستراتيجية الجماعية يمثّل أحد العوامل الرئيسة الكامنة وراء ديناميات الفقر في لبنان بشكل عام، وفي بعض المدن المتوسّطة الحجم مثل صيدا بشكل خاص.

<sup>[1]</sup> صلاح الدين أبو صالح، La région géographique de Saida، جامعة باريس ديدرو- باريس ٧، ١٩٨٨.

<sup>[2]</sup> مجلس الإنماء والإعمار، المخطط التوجيهي الشامل لترتيب الأراضي اللبنانية، بيروت، الجمهورية اللبنانية، تشرين الثاني/ نوفمبر٢٠٠٥ .

<sup>[3]</sup> المصدر نفسه، و Saida Urban Sustainable Development Strategy، تقرير ٢٠١٢.

<sup>[4]</sup> آية الزين، «Moisture content and thermal balance during composting of fish, banana mulch & municipal solid wastes»، المجلة الأوروبية العلمية، شباط/ فبراير

<sup>[5]</sup> ٢٠١٥، مؤلف رقم ١١، عدد ٥، ص. ١٩.

<sup>[6]</sup> الأثر الخارجي أو العامل الخارجي عبارة عن تكلفة أو فائدة تؤثر على طرف ما لم يختر هو بنفسه تكبّد هذه التكلفة أو الإنتفاع من هذه الفائدة. للمزيد من المعلومات، يرجى العودة إلى برونو دوالي، Power and production of urban space in Tripoli Al-Fayha'a: when the illusion of land rent and real-state income mutates into imperium، جامعة فرنسوا رابليه، ٢٠١٥، ص ٩٣٥.

والواقع أن الفقر غدا أكثر انتشارا<sup>١٥</sup> بعد انتهاء الحرب الأهلية قبل ٥٢ سنة، لا سيما في السنوات الأخيرة بفعل تدفق اللاجئين الجدد الوافدين من سوريا<sup>١٦</sup>.

**بالنظر إلى المسائل المرتبطة بالصحة أو وسائل النقل فقط، يتبين لنا أن التكلفة الإجتماعية الناجمة عن عملية البناء غير المدروسة والانتقائية باهظة فعلا، مثل أثر مستويات التلوث المرتفعة على جودة الحياة وتكون الأثار العكسية المتأتية عن هذا النوع من عمليات البناء أشد وطأة على أكثر الفئات السكانية ضعفا. وعليه، لا شك في أن غياب الرؤية الإستراتيجية الجماعية يمثّل أحد العوامل الرئيسة الكامنة وراء ديناميات الفقر في لبنان بشكل عام، وفي بعض المدن المتوسطة الحجم مثل صيدا بشكل خاص.**

فقد ساهم وجود جيوب فقر، مثل مخيمات اللاجئين، والصعوبات الإجتماعية - الإقتصادية الملازمة لها، في إحداث أنشطة شعبية إنسانية وخيرية. وفي هذا السياق، أفاد بعض الفاعلين الذين أجريت معهم مقابلات، بأن مروحة واسعة من المنظمات الخيرية تعمل في صيدا، مستفيدة من «الأزمة» الناشئة، تساهم بالتالي في تطوير اقتصاد مواز متكامل. وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن عددا كبيرا من المنظمات الخيرية أو التنموية أنشئت أو شهدت ارتفاعا في أنشطتها وتمويلها غداة تدفق اللاجئين السوريين إلى مدينة صيدا. وقد ساهم ضخ الأموال الذي تلا هذا التدفق في تحفيز التضخم من جهة، في حين أرسى ضمن العمل الإنساني شبكات تستشري فيها الزبائنية، والمحسوبية، والفساد، من جهة أخرى. وقد أدى ذلك إلى بروز ديناميات من النزاعات، كما أكد بعض المتحدّثن خلال المقابلات التي أجريت معهم في إطار العمل الميداني. وبحسب الشهادات التي جُمعت خلال العمل الميداني، فإن هذا الإقتصاد الموازي والأنشطة المرافقة له أصبحت مُربحة، إلى حد يبدو عنده من غير المناسب للأطراف الفاعلين تحسين رفاه الفئات السكانية، لما من شأن ذلك أن يجعل من وجودهم أمرا غير ضروري. وقد عبّر الكثيرون ممن تمّت مقابلتهم عن خيبة أملمهم إزاء طريقة عمل المنظمات المحلية والدولية، لا سيما وأنها تتجاهل احتياجات المجتمعات المستفيدة، في حين شدد البعض الآخر على افتقار الفاعلين للشفافية. وعلى الرغم من أن القلق كان السمة الغالبة في مرحلة العمل الميداني، لا يسع هذا التقرير الموجز الغوص في تفاصيل هذا الموضوع، إذ إن الامر يستدعي تحقيقا محدّدا وأكثر شمولية.

## مساحة عامة مجرأة

سنسعى في هذا القسم أولا إلى إجراء وصف موجز جدا لتطور المضمار السياسي على المستوى المحلي، لنقدّم من ثم بعض الفاعلين الرئيسيين الذين لديهم ثقلهم على الساحة السياسية. وأخيرا، سنكتفي بالإشارة إلى وجود فاعلين آخرين من خلال اللجوء إلى رسم خريطة بهذا الشأن (العودة إلى الخريطة الواردة في ما يلي)<sup>١٧</sup>.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن هيكليات لبنان المؤسساتية لديها، بسبب ضعفها، قدرة محدودة على بلوغ الغاية التي أنشئت أصلا من أجل تحقيقها. ومرد ذلك بشكل رئيسي إلى المحاباة السياسية السائدة تقليديا. غير أن هذه الهيكليات تساهم في الوقت عينه، وبشكل مثير للجدل، في تعزيز هذه الممارسات الواسعة الانتشار. وتسبب هذه الممارسات الإجتماعية - السياسية، على مستوى المجتمع، الإنقسام إلى مجموعات زبائنية، تسعى كلٌ منها إلى نيل الحماية والأمن من زعيم ما.

## من إعادة تشكيل أعيان المجتمع المحلي...

خلال العقد الذي تلا نيل لبنان استقلاله، استند النظام التقليدي في صيدا إلى تواجد العائلات المحلية المرموقة البارزة (نذكر، على سبيل المثال لا الحصر، آل البزري، وآل الجوهرى، وآل الصلح)<sup>١٨</sup>، كما عكس هذا النظام نفوذ هذه العائلات. وقد بقي هذا النظام سائدا، على الرغم من بعض التعديلات<sup>١٩</sup> التي طرأت عليه. ولم تؤدّ التطورات الداخلية ضمن النظام الأوليغرشي الخاص بالأسر المحلية إلا إلى مساعدة النظام على إعادة إنتاج نفسه.

لكن، واعتبارا من منتصف الخمسينات، بدأ النظام السياسي هذا يلقي معارضة بفعل احتشاد السكان المهجرين (وبشكل خاص اللاجئين الفلسطينيين) ضمن تجمعات قومية، أو اشتراكية، أو شعبية المنحى. وشكّلت هذه الديناميات الناشئة تحديا لتماسك أنظمة المحسوبيات التقليدية، كما ساهمت في إعادة تنظيمها، علما أن الجانب المبتكر الأبرز لنظام المحسوبية الجديد هذا يكمن في الجمع بين الإيديولوجية، والزعيم، والحزب.

وتجسدت هذه الظاهرة في فوز معروف سعد في الإنتخابات النيابية في العام ١٩٥٧، مع ما لحق ذلك من فوز في الإنتخابات البلدية. وقد نجح سعد، من خلال مزجه بين عناصر الإيديولوجية الناصرية والمقاومة الفلسطينية، باجتذاب جمهور كبير من صفوف المجتمعات المهمّشة في المدينة، فحشد هذا الجمهور ضمن «التنظيم الشعبي الناصري»، الذي أسّسه في العام ١٩٧٣ وترأسه حتى وفاته بتاريخ ٦ آذار/ مارس ١٩٧٥<sup>٢٠</sup>. وبعد وفاة معروف سعد خلفه نجله البكر مصطفى على رأس التنظيم إلى حين وفاته هو أيضا، مطورا زعامته عبر تأسيس ميليشيا وتوفير رزمة كاملة من خدمات الرفاه الإجتماعي (مدارس، مستوصفات، هبات، مخصصات مالية) وإنشاء جمعيات، وذلك بفضل الإعانات التي كانت تقدمها المنظمات الفلسطينية<sup>٢١</sup> الرئيسة لحزبه. لكن، وأبعد من التقدم الظاهري الذي طبع المزاعم الجماعية المدعومة من قاعدة حزبية مناضلة، فإن منطق المحسوبية والوراثة السياسية لم يغب أبدا. وهكذا فإن شقيق مصطفى الأصغر، أسامة خلفه هو أيضا على رأس الحزب في تموز/ يوليو٢٠٠٢. وهو ما زال يرأس الحزب حتى اليوم.

وبالنسبة إلى «التنظيم الشعبي الناصري»، شكّلت كل محاولات التوفيق بين معتقدات سياسية متعارضة، والكفاح في سبيل استعادة فلسطين، ومساعي التعويض على الاجئين الفلسطينيين، وصون حق العودة<sup>٢٢</sup>، وإيديولوجية الوحدة العربية، مسائل طغت على الإعتبارات السياسية<sup>٢٣</sup> الأخرى، ما دفع بالتنظيم إلى الإبقاء على علاقة وثيقة مع العديد من المجموعات الفلسطينية، والفاعلين اليساريين (أي «الحزب الشيوعي اللبناني»، والجمعيات الشيوعية، والنقابات)، فضلا عن «حزب الله». ونتيجة لذلك، لا عجب إن كان أبدى مناصرو «التنظيم الشعبي الناصري» علنا معارضتهم في العامين٢٠١٢ و ٢٠١٣ لمناصري أحمد الأسير<sup>٢٤</sup>، على أساس استهداف هؤلاء لـ «حزب الله» بسبب مشاركته في الحرب الدائرة في سوريا (ترد المزيد من التفاصيل بشأن الأسير وهذا النزاع في قسم لاحق من هذا التقرير).

١٨ بالإضافة أيضا إلى آل جنبلاط في بعض المناطق المسيحية المجاورة، مثل الهلالية.

١٩ ترتبط هذه التعديلات في المقام الأول ببعد رياض الصلح عن أرض الواقع بسبب انتقاله للعيش في بيروت، وثانيا إلى الأهمية المتزايدة التي حظيت بها عائلة آل البزري من خلال ممثّلها نزيه البزري.

٢٠ إيمانويل بون، Vie publique, patronage et clientèle : Rafic Hariri à Saïda، دفاتر معهد البحوث والدراسات حول العالم العربي والإسلامي/ IREMAM، عدد ٦، ١٩٩٥.

٢١ المصدر نفسه المذكور سابقا.

٢٢ تماشيا مع المادة ١١ من القرار رقم ١٩٤ الصادر عن «الجمعية العامة للأمم المتحدة» بتاريخ ١١ كانون الأول/ ديسمبر١٩٤٨، وفي ما خص مسألة العودة، لا بد من الإشارة إلى أن العديد من الناشطين في المجتمع الفلسطيني أفادوا بأنهم أقل توجسا بهكذا هدف مقارنة برغبتهم في «تحسين أحوال معيشة الأفراد بشكل ملموس» في المخيمات. مقابلات مع ناشطين في المجتمع الفلسطيني، آذار/ مارس٢٠١٥.

٢٣ مقابلات مع أعضاء في التنظيم الشعبي الناصري في شباط/ فبراير وآذار/ مارس ٢٠١٥.

٢٤ الإمام السابق لمسجد بلال بن رباح في منطقة عبرا الواقعة شرق صيدا. وهو فار من وجه العدالة منذ ٢٤ حزيران/ يونيو ٢٠١٢بعد صدور بحقه وبحث ٧٣ من مناصره مذكرة توقيف، وذلك غداة المعارك الضارية بين جماعته والقوى الأمنية اللبنانية. ويعتقد أن أحمد الأسير لجأ إلى تركيا، في حين ورد أن قسما من مناصره هربوا إلى مخيم عين الحلوة، ومنطقة إقليم الخروب، أقله في المراحل الأولى. وفقا لبعض الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات (من صحافيين، ومسؤولين منتخبين أو مسؤولين سابقين منتخبين)، فإن بعض مناصري الأسير قد انتسبوا في مرحلة سابقة إلى «التنظيم الشعبي الناصري».





وختاماً، يسلط هذا العرض الموجز للفاعلين السياسيين الرئيسيين في صيدا الضوء على وجود ديناميات سياسية تساهم آثارها في إحداث الفرقة بين الفئات السكانية أكثر من المساهمة في شملها. وفي هذا السياق، وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها الكثير من الفاعلين ضمن المجتمع المدني، وحتى الفاعلين السياسيين أنفسهم، يبقى أن الجو العام السائد على المستوى المحلي، منذ اتفاق الطائف، لم يساهم مساهمة جوهرية في إنشاء مساحة عامة سلمية وديمقراطية بإمكانها تعزيز رفاهية الفئات السكانية.

## اللاجئون والمخيّمات

يشكّل اندماج اللاجئين، على الأقل في النسيج الاجتماعي - الإقتصادي المحلي، مسألة جوهرية تتجاوز الجوانب الإنسانية الأخرى الناجمة عن وجودهم وتدفعهم. ومع استخدام توطين اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة إلى موطنهم في فلسطين كأداة سياسية، بقي الوضع على حاله وظلّ الفلسطينيون رهينة التهميش وظروف العيش المتردية.

يُظهر العمل الميداني في المخيّمات والتجمّعات الفلسطينية في صيدا تنامي الشرخ بين الشباب الفلسطينيّين الذين تمّت مقابلتهم وممثليهم السياسيّين التقليديّين، أي الفصائل. ففي نظر الشباب، تمثّل الفصائل والسلطات اللبنانية عاملاً مساهماً في تردي وضعهم وتهميشهم.

وبدلاً من أنّ تشكّل المخيّمات في صيدا خصوصاً ولبنان عموماً معقلاً للنشاط الفلسطيني، باتت اليوم جيوب فقر غير خاضعة لسلطة الدولة المركزية. وكما تُظهر الشهادات التي جمّعت خلال العمل الميداني داخل مخيّمات اللاجئين في صيدا وخارجها، بات يُنظر إلى المخيّمات على أنّها مصدر تهديد بسبب تنامي التهميش الاجتماعي والإقتصادي أكثر منه من منظور أمني. فما زال اللبنانيّون ينظرون إلى الفلسطينيين على أنّهم مصدر تهديد على الرغم من تهميشهم وتجريدهم من السلاح على نطاق واسع، وذلك على خلفية سياقٍ محموم يبرز تاريخياً تحت وطأة الحرب الأهلية التي اندلعت في العام ١٩٧٥ وحرب المخيّمات في الثمانينات.

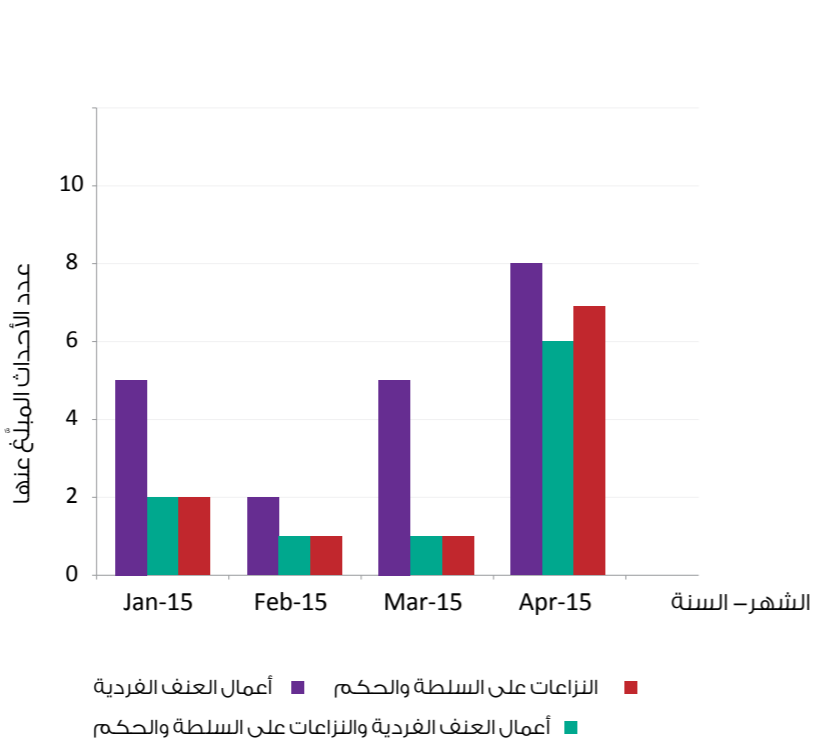
وجاء الإجتياح الإسرائيلي في العام١٩٨٢ ليغيّر الوضع في صيدا، مع انسحاب معظم فصائل منظمة التحرير الفلسطينية إلى بيروت الغربية وضواحيها الجنوبية وتولي شباب إسلاميّن متطرّفين الدفاع عن المخيّم الذي كان يخضع تاريخياً لسيطرة حركة «فتح». هكذا، واعتباراً من منتصف الثمانينات، تنامى التشكيك الداخلي في السلطات التقليدية في مخيّم عين الحلوة.

كرّست هذه الديناميات التاريخية مخيّم عين الحلوة على أنّه «مساحة إستثنائية»<sup>٤٠</sup> خاصّة، ما يديم تصويره على أنّه ملاذ لخلايا جهادية ناشئة أو ناشطة. لكنّ معظم الأشخاص الذين استطلعت آراؤهم من المخيّم يناون بأنفسهم عن هذه المجموعات، خصوصاً أنّ أحداث نهر البارد وعبرا لا تزال حيّة في الذاكرة الجماعية.

لا يمكن لهذا التقرير الموجز أن يستفيض في عرض الديناميات السياسية والدينية السائدة في المخيّمات الفلسطيّنة في صيدا وتحليلها. فقد ازداد الوضع تعقيداً منذ وصول ما يقارب ٦,٠٠٠ فلسطيني من سوريا. وفي هذا السياق، أعرب بعض الذين استطلعت آراؤهم خلال العمل الميداني، عن قلقهم ممّا يسمّى المجموعات «المتطرّفة» المتورّطة في النزاع الدائر في سوريا والتي قد تكون متمركزة في المخيّم. وهنا، تُظهر خريطة الأحداث المبلّغ عنها (راجع خريطة النزاع والرسم البياني أدناه)، ارتفاع التوتر نسبياً في المنطقة. لكنّ اللافت أنّ الأطراف المحلية قلّلت بعض الشيء من أهمية هذه الأحداث، خصوصاً أنّها مصنّفة، بغالبيتها، في خانة «أعمال العنف الفردية».

## الأحداث والنزاعات الممسوحة في مخيّم عين الحلوة

## بين كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥ وأبريل/ نيسان ٢٠١٥



في هذا السياق المحموم، عمدت «لجنة الإرتباط الفلسطينية» و«لجنة أمن المخيّمات» المسؤولة عن نقاط التفتيش الأساسية، إلى تعزيز تعاونهما مع السلطات العسكرية اللبنانية تلافياً لـ «نهر بارد جديد»<sup>٤١</sup>.

لذا، لا بد من التطرّق إلى مستقبل اللاجئين السوريّين.

ممّا لا شك فيه أنّ الأطراف المحلية ترى في تدفق اللاجئين السوريّين إلى صيدا تحدٍ، ولا سيما في مناطق المدينة (التي تستضيف ما يقارب ١٥,٠٠٠لاجئٍ مسجل) والقرى الساحلية في الأطراف الجنوبية (يتراوح عدد اللاجئين في البيسارية والغازية والصرfund، بحسب التقديرات، بين ٣,٥٠٠ و ٥,٢٠٠لاجئ). أما القرى في الضواحي الشرقية (أي عبرا وحارة صيدا والمية ومية) فتحتضن، هي الأخرى، آلاف اللاجئين.

بعبارات ملموسة، تعتبر السلطات المحلية التي تمّت مقابلتها أنّ تدفق اللاجئين السوريّين يشكّل في المقام الأول قضية صحية وأمنية لها تأثير أيضاً في الوضع الإقتصادي. فعلى المستوى الأمني، أشار عدد من الممثّلين إلى نظرة السكان المحليين السلبية تجاه وصول هذا العدد الهائل من اللاجئين الذين يتهمهم البعض بالتسبّب بزيادة نسبة الجرائم غير الخطيرة<sup>٤٢</sup>.

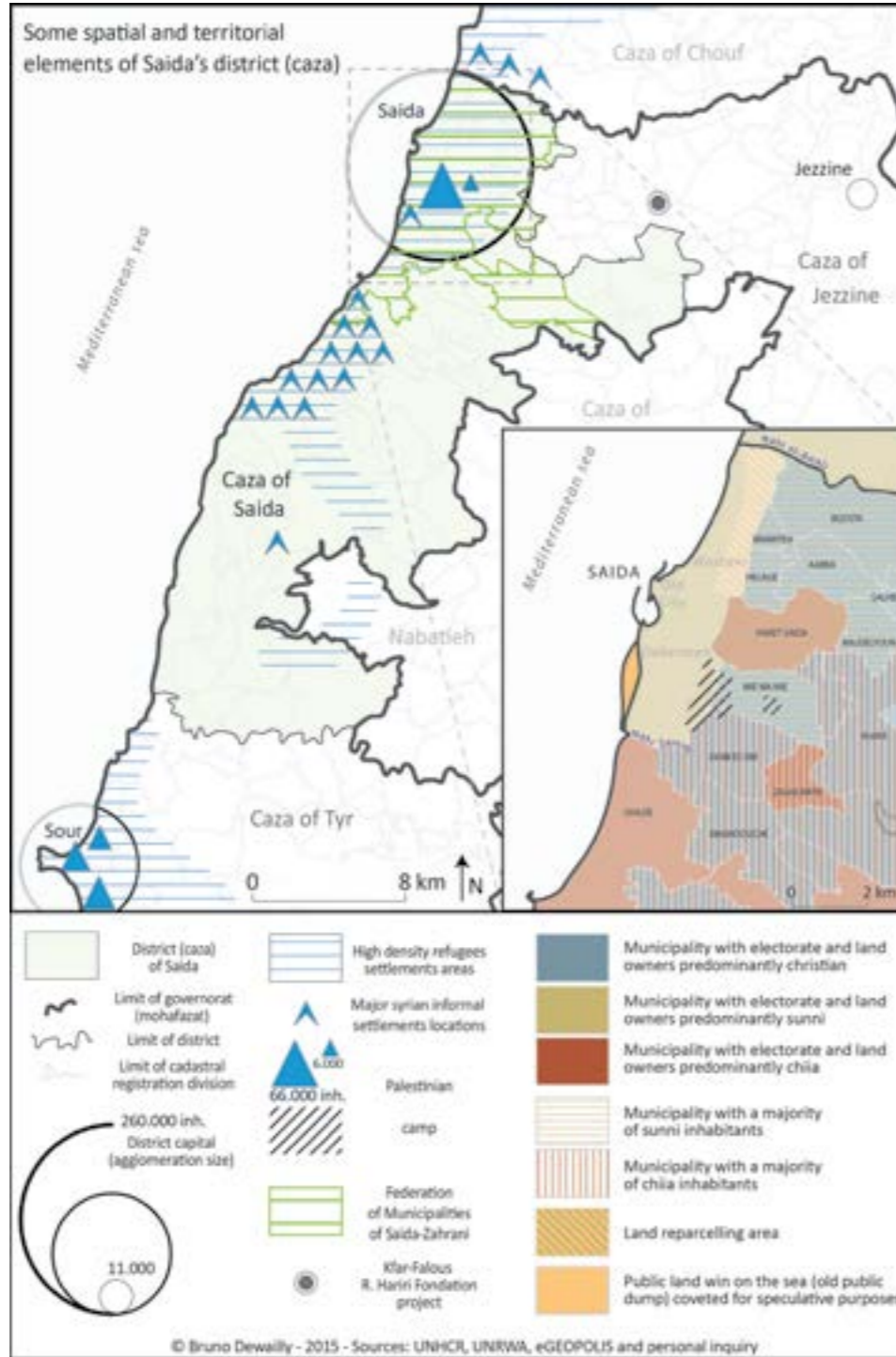
وفي ما يتعلق بالصحة والسلامة، يتكثّف وجود اللاجئين، ولا سيما في مناطق صيدا على طول الساحل الجنوبي، حيث يعيشون في ظروف مزرية وسط انعدام مظاهر النظافة الصحية وتردي شبكات تصريف المياه والصرف الصحي في مستوطنات الخيم غير الرسمية، الأمر الذي من شأنه أن يعرّض حياة السكان المحليين للخطر ويهدّد الإنتاج الزراعي<sup>٤٣</sup> الذي يشكّل مكوّناً أساسياً للإقتصاد المحلي.

<sup>[1]</sup> ٤١ مقابلة مع ناشطين وقادة جمعيات، شباط/ فبراير وآذار/ مارس ٢٠١٥.

<sup>[2]</sup> ٤٢ مقابلات مع موظف في إحدى المنظمة غير الحكومية ومع ممثلين محليين، آذار/ مارس ٢٠١٥. من الأهمية بمكان الإشارة إلى غياب الإحصاءات وعدم توافر تعليقات في هذا الشأن من السلطات القانونية والشرطة.

<sup>[3]</sup> ٤٣ مقابلات مع موظف في إحدى المنظمات غير الحكومية ومع أحد المزارعين، آذار/ مارس ٢٠١٥.

<sup>[4]</sup> ٤٠ ساري حنفي، «مخيّمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان كمساحة استثنائية»،(s)REVUE Asylon، العدد الخامس، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨.



الرسم البياني ٥: يتألف اتحاد بلديات صيدا - الزهراني من ١٦ قرية. والاتحاد بلا رئيس ولا نائب له منذ الإنتخابات البلدية في أيار/ مايو ٢٠١٠. فقد فازت اللوائح الإنتلافية (المشتركة بين عائلات موالية لـ «التيار الوطني الحر» و«حزب الله» و«أمل») في معظم البلديات، في حين فازت اللائحة المدعومة من «تيار المستقبل» وقوى «الرابح عشر من آذار» في بلدية صيدا. على صعيد آخر، يفرض تدفق اللاجئين وتمرّكهم في بعض الأماكن تهديدات ملحوظة على البيئة. أما عمليات الردم والضم والفرز، هي فتجذب المطورين المهتمين بمنطق المضاربة وتحقيق الأرباح أكثر من اهتمامهم بالتنمية المُدنية المستدامة.

كما أنّ قدوم لاجئين سوريين من أصحاب المهارات (في الخياطة والتجارة والخريجين الشباب، على سبيل المثال لا الحصر) قد مارس، بدون شك، ضغطاً على سوق العمل، مع ما قد يستتبعه ذلك من احتمال انخفاض الرواتب والأجور، الأمر الذي سيثقل كاهل الإقتصاد المحلي ويفاقم التوتر بين المجتمعات المضيفة واللاجئين، كما لوحظ خلال العمل الميداني. ومع مرور الوقت، وفي ظل تدهور ظروف المعيشة، لا بد من التحرك لوضع حد للكلام التبسيطي الذي يتهم اللاجئين صراحة بـ «سرقة الوظائف». فبينما يشير الرسم البياني أعلاه إلى تنامي التوتر في مخيمات عين الحلوة، قليلة هي الأحداث التي تمّ التبليغ عنها والتي تورّط فيها اللاجئون السوريون حتى تاريخ صياغة هذا التقرير.

**«وشدّت الأطراف الفاعلة الإجتماعية الناشطة في صيدا على أهمية توزيع المساعدة على السكان المحليين الفقراء والمعوزين (الفلسطينيين منهم والسوريين واللبنانيين)»**

بعض الأطفال السوريّين. كما تتطوّر بعض المبادرات التي أطلقها المواطنون وتكتنّف محاولات التعبئة لتوفير التعليم للّاجئين. حتى أنّ بعض اللاجئيين يحاول تنظيم نفسه في جمعيات لتسهيل الجهود المبذولة<sup>٤٤</sup>.

تعتبر المجتمعات الهشة الأخرى في صيدا أنّ توزيع المساعدات والمعونة على اللاجئيين السوريّين يتم «على حسابها». فعلى سبيل المثال، أعرب بعض اللاجئيين الفلسطينيين عن شعوره بالإحباط جراء تراجع المعونة المخصّصة للمخيمات والتجمّعات، الأمر الذي قد يذكي التوتر في جيوب الفقر.

وشدّت الأطراف الفاعلة الإجتماعية الناشطة في صيدا على أهمية توزيع المساعدة على السكان المحليّين الفقراء والمعوزين (الفلسطينيين منهم والسوريّين واللبنانيين)، الأمر الذي سيثبّت الإستقرار ويحسّن نوعية الحياة لشرائح المجتمع كلّها، مع الدفع باتجاه الاعتراف بالحقوق الإجتماعية والسياسية للاجئيين على المدينتين المتوسّط والطويل.

يعاني اللاجئون الفلسطينيون في لبنان جراء تدفق اللاجئيين الفلسطينيين القادمين من سوريا إلى المخيمات والتجمّعات، الأمر الذي يذكي التوتر بين الفلسطينيين أنفسهم. وفي هذا السياق، عكست المقابلات التي أجريت في المخيمات والتجمّعات في صيدا، بشكل واضح، التوتر المتنامي الذي يربطه من استطلعت آراؤهم بـ «الاختلافات الثقافية»، إذ لطالما تمتع فلسطينيو سوريا بظروف عيش أفضل من نظرائهم في لبنان.

## الصراع على المساحات

إذا كان تدفق اللاجئيين المتنامي في السنوات الثلاث الماضية كفيلاً بإذكاء مخاطر نشوب نزاعات إجتماعية أو مجتمعية، من الأهمية بمكان معالجة قضية الأرض والمساحة (مثل إمكانية الاستفادة من المساحة العامة). تنطوي هذه القضايا على مصالح تحمل في طياتها مخاطر كامنة. لذلك، نود أن نلفت انتباه الأطراف الفاعلة إلى النقاط التالية التي نادراً ما يتم التطرق إليها والتي تشكّل مصدر قلق لعدد من الأفراد أو المجموعات أو الأطراف الفاعلة.

يتم، في بعض أرجاء المدينة، استملاك عدد من الشوارع والمساحات العامة، الأمر الذي قد يؤدي إلى نشوء نزاعات بين المقيمين وأصحاب المتاجر أو الباعة على الأرصفة وفي الطرقات وحتى المتسولين. والملفت في هذا المجال أيضاً استملاك المساحات لغرض تحويلها إلى مواقف ولا سيما في المناطق المزدهمة، الأمر الذي يصطدم بمصاعب، ولاسيما في ما يتعلق بكلفة النقل. يعكس هذا الأمر قضية الأراضي المتنازع عليها، أي المساحة «المطالب بها»، سواء تمّ «استملاكها» أو «الإستيلاء عليها»، أو أي فسحة هي موضع تخطيط لغايات محدّدة.

على نطاق آخر، تنقسم صيدا بين «الأطراف» الموالية سياسياً لقوى «الثامن من آذار» ووسط المدينة، حيث تحظى الأغلبية الفائزة في الإنتخابات البلدية بدعم تحالف «الرابع عشر من آذار». ومنذ حزيران/ يونيو ٢٠١٠، شلّ هذا الإنقسام اتحاد بلديات صيدا - الزهراي. إذ لم يتمكّن المسؤولون المنتخبون حتى الساعة من الاتفاق على رئيس، ما يدعوننا إلى استعراض الصراع بين الشيخ أحمد الأسير و«حزب الله» أولاً والجيش اللبناني تالياً في ٢٣ و٢٤ حزيران/ يونيو ٢٠١٣.

و بمجرد ذكر اسم أحمد الأسير، أكد جميع الأشخاص الذين قابلناهم خلال العمل الميداني، رغبتهم في طيّ صفحة أحداث يعتبرون أنها لا تمثّل السياق الصيداوي. هذا وأقى معظم الأطراف الفاعلة التي تمّت مقابلتها على ذكر الإعتبارات السياسية الوطنية وعبر الوطنية الكامنة وراء هذا الصراع والغريبة عن المدينة، ما يعني أنّه لا يفترض بهذه الإعتبارات، في نظر هذه الأطراف، التأثير في سياق المدينة. لكنّ بعض الممثّلين لا ينفي التأثير السياسي الذي يمكن لخطب الأسير أن تكون قد تركته على أنصاره وبأسف للتلاعب السياسي والإعلامي بهذه الظاهرة الصغيرة.

**«تختلف التكتيكات التي اعتمدها الجيش اللبناني خلال أحداث الأسير» عن تلك المعتمدة في العام ٢٠٠٧**، فالسبب في ذلك يعود إلى أنّها مثّلت، بالنسبة إلى «تيار المستقبل»، قوة معارضة لقوى «الثامن من آذار» (ولا سيما «حزب الله») في بلدة عبرا الكائنة ضمن ضواحي صيدا والموالية لقوى «الثامن من آذار». وقد أدى هذا الدعم إلى انقسام السكان المحليين بين خطين فرضتهما الإعتبارات السياسية الوطنية التي لا تُعتبر من الأولويات والتحديات السياسية المحلية في صيدا، مثل تنامي الفقر والحاجة إلى تنمية اقتصادية مستدامة. وجاء رفع الأسير وأنصاره السلاح في وجه الجيش اللبناني ليفضي إلى شرح رسمي مع «تيار المستقبل».

من المثير للاهتمام هنا الإشارة كيف تعكس مثل هذه الإشتباكات بين الجيش اللبناني والمجموعات المسلّحة توجهاً عاماً نحو عسكرة تسوية النزاعات. وقد تجلّت هذه المقاربة خلال الحرب على مخيم نهر البارد ولقيت انتقاداً واسعاً من المدافعين عن حقوق الإنسان في لبنان<sup>٤٥</sup>.

في المقابل، تختلف التكتيكات التي اعتمدها الجيش اللبناني خلال «أحداث الأسير» عن تلك المعتمدة في العام ٢٠٠٧. فالأهداف كانت موضعية ومحدّدة. كما صُوّرت تحركات الجيش وخطواته على أنّها ذات طابع دفاعي في مواجهة مجموعات شبيهة بالمليشيات. فلم يظهر الجيش كما لو أنّه يستهدف مناطق مدنية واسعة، الأمر الذي يعكس تحوُّلاً إستراتيجياً وعملياً له.

كذلك، لا بد من النظر إلى المساحة باعتبارها ملكية معينة يمكن أن تُدرّ رأسمالاً و/ أو دخلاً. وهنا، تسعى الأطراف الفاعلة في المجال العقاري والمطوّرون من القطاع الخاص إلى تحقيق الأرباح، في سياق يشكّل فيه الإقتصاد العقاري صناعة ملحوظة. وعليه، تفشل هذه الأطراف في استيعاب المجتمعات المهمّشة والمستضعفة، ولا سيما من حيث الاستفادة من السكن أو المشاركة الإقتصادية أو الخدمات الأساسية. هذا عدا عن التكاليف الإجماعية الباهظة (النقل والتلوث والصحة، إلخ) الناجمة عن الغياب الإفتراضي للتخطيط الإستراتيجي والحد الأدنى من التنظيم المُدني ولوائح البناء والممارسات ذات الصلة التي تحدُّد الكسب الرأسمالي الإقتصادي الفوري، مع العلم أنّ الشرائح الأكثر تهميشاً واستضعافاً هي التي تتحمّل هذه التكاليف.

وصيدا خير مثال على مشاريع التوسّع المُدني والتطوير العقاري غير الجامعة. فإلى جانب أنشطة التطوير العقاري الخاصّة، طُوّر ما لا يقل عن ٤٧ مشروعاً مُديناً في العام ٢٠١٣ لمدينة صيدا ضمن نطاق بلديتها، ما يمثّل استثماراً عالمياً بقيمة قاربت ٥٠٠مليون دولار وعادلت مئة ضعف ميزانية البلدية. والمفارقة أنّه لم تتم استشارة السكان والبلدية إلا بشأن مشروعين يمثلان %٤ من قيمة الإستثمار<sup>٤٦</sup>. وفي مثل هذه الظروف، لا يزال الطريق طويلاً أمام العمل بإجراءات تشاركية من شأنها تشجيع المواطنين على الإنخراط ضمن عملية<sup>٤٧</sup> تبدأ من الأسفل إلى الأعلى.

ومنذ العام ٢٠١١، وعبر مشاركتها في شبكة المدن المتوسطة<sup>٤٨</sup>، إنخرطت البلدية في بلورة إستراتيجية التنمية المُدنية المستدامة التي يمكن أن تمثّل اللبنة الأولى للتأثير في المؤسسات المحلية، ولاسيما البلدية منها، وتعزيز دورها على مستوى التخطيط الإستراتيجي في المدينة. لكنّ هذه العملية لا تزال تصطدم، على ما يبدو، ببعض التحديات، مثل فرز الأراضي أو كثافة البناء<sup>٤٩</sup>.

هذا وتجدر الإشارة إلى نقاط تشابه بين صيدا وطرابلس: فرز الأراضي، وإقامة حواجز وسدود لحصر المياه، وتطوير نظام تصريف في البحر، وبرنامج عرض إرث المدينة<sup>٥٠</sup>، إلخ.

واستناداً إلى المقابلات مع الناشطين المحليين مثلاً، أثار بعض المشاريع الأساسية التي نُفّذت لمعالجة قضايا مثل مطمر النفايات في صيدا، مخاوف بشأن تعزيز الممارسات المستدامة، ولا سيما في ما يتعلق باحتمال خصخصة المساحات العامة لغايات تتعلق بالتطوير العقاري القائم على المضاربة وتحقيق الأرباح.

ومن بين الأمثلة المشار إليها أعلاه، يبدو أنّ ضم وفرز شرقي منطقة الوسطاني في صيدا يراعيان أكثر مما يراعيان مصالح الأطراف الفاعلة السياسية والإقتصادية النافذة. وعملية الضم والفرز هذه التي تم «تعليقها» في الوقت الراهن بعدما اشتكى مالكون سابقون من «تعرّضهم للخداع»، بحسب الأشخاص الذين تحدثنا معهم، تثير مخاوف الفلسطينيين أنفسهم، حتى في مخيّم عين الحلوة. وفي هذا السياق، يُجمع الأشخاص الذين تحدثنا معهم، على ما يبدو، على أنّ بعض الأطراف الفاعلة المعنية بعملية الضم والفرز قد تسعى إلى الإستفادة من تسبّب مجموعة صغيرة بوضع مماثل لما حصل في نهر البارد، مع ما يستتبعه ذلك من توسّع العملية إلى منطقة جنوب الدكرمان الواقعة بين المخيّم الفلسطيني والبحر. لكن، خلافاً لمخيّم نهر البارد، سيتم انتهاز الفرصة لإنشاء مخيّم في الأطراف النائية واستصلاح الأراضي ذات منفعة مالية وعقارية مرتفعة. واللافت أنّ هذه المسألة تُقلق عدداً كبيراً من الأطراف الفاعلة التي قابلناها، بغض النظر عمّا إذا كان هذا السيناريو سيتحقق على أرض الواقع من عدمه.

## الخاتمة:

يسعى هذا التقرير إلى عرض وصف غني ومعقّد للصراعات الإجتماعية والسياسية والإقتصادية والمكانية المختلفة الدائرة في صيدا. ويعتمد التقرير على تحليل هيكلي وتاريخي لمعالجة النسيج السياسي والإجتماعي الإقتصادي في المدينة، بالإضافة إلى العلاقات القائمة بين اللاجئين والسكان المحليّين وحاجاتهم ومشاكلهم الناشئة في ما يتصل بالصراعات الحالية والمستقبلية. يقدّم هذا التقرير، في ضوء البحث الميداني، تحليلاً ووصفاً للوضع الحالي في صيدا، مستنداً إلى آفاق متعددة حول القضايا المتعلقة بتغيّر الولاءات السياسية وسياسات الرعاية الصحية والتنمية والعقارات والأرض والمساحات، وهي كلّها تُؤثر، على ما يبدو، في النزاعات وتتسبّب بنشوتها.

وبعد إلقائنا هذه النظرة القريبة على صيدا، يمكننا أن نرفع التوصيات الختامية التالية.

<sup>[1]</sup> تعرّض مخيّم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين للدمار في العام ٢٠٠٧ عقب اشتباكات بين الجيش اللبناني و«فتح الإسلام»، الأمر الذي تسبب بأزمة إنسانية وأدى إلى تهجير اللاجئين إلى مخيّم البداوي المجاور أو مناطق أبعد جنوبا

<sup>[2]</sup> ٤٦ مقابلة مع مدير الخدمات البلدية، آذار/ مارس٢٠١٥

<sup>[3]</sup> ٤٧ مالينا وحداد، تعزيز المساءلة الإجتماعية في صيدا، مدن لجيل جديد (البنك الدولي وصندوق الودائع، أيار/ مايو ٢٠١٣)، ٣٧-٣٦

<sup>[4]</sup> ٤٨ للمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة موقعها الإلكتروني: http://www.medicities.org/fr/web/saida

<sup>[5]</sup> ٤٩ للمزيد من المعلومات حول الموضوع، يرجى العودة إلى http://www.al-akhbar.com/node/٢٠١٩١٩

<sup>[6]</sup> ٥٠ على سبيل المثال، مشروع تنمية التراث الثقافي والمناطق المدنية

## توصيات للتحرك :

### على مستوى الجمعيات المحلية :

- على المنظمات المحلية أن تناصر - وتدفع باتجاه - تبني سياسة أكثر شمولية ومراعاة للمنظور الحقوقي لإدارة أزمة اللاجئين السوريين. كما عليها أن تحثّ الأطراف الفاعلة السياسية على عدم تحويل اللاجئين إلى كبش محرقة في سياق القضايا الهيكلية والتفاوتات التي سبقت نشوب الأزمة.
- يجب دعم المجموعات والتعاونيات الفلسطينية والسورية المحلية بحيث تصبح قادرة على تنظيم نفسها بطريقة مستقلة. كما يجب توفير التدريب للتبليغ عن انتهاكات حقوق الإنسان.
- يجب تقديم المعونة إلى جيوب الفقر، ولا سيما المخيمات والتجمّعات الفلسطينية، مع مواصلة جهود المناصرة دفاعاً عن الحقوق طويلة الأجل.
- على المنظمات المحلية، سواء كانت خيرية أو معنية بالتنمية طويلة الأجل، أن تلتزم الشفافية في تحركاتها، بحيث تخضع للمساءلة أمام المستفيدين، وليس أمام الجهات المانحة فحسب. كذلك، على المنظمات غير الحكومية الدولية أن تتقيّد بعمليات المساءلة، ولا سيما لجهة احترام حاجات المستفيدين، وتعزّز تعاونها مع المنظمات المحلية. على المنظمات غير الحكومية كلّها الناشطة في صيدا التقيّد بعمليات جامعة وتشاركية (تراعي المستفيدين كما الأطراف الفاعلة الأخرى) عند التخطيط للاستجابات وبلورة مبادرات تنموية.

### على مستوى السلطة المحلية :

- على السلطات المحلية والوجهاء والأحزاب السياسية الأساسية في صيدا أن تشجع وتعزّز الديناميات والعمليات غير العسكرية لتسوية النزاعات.
- على السلطات المحلية، بالتعاون مع السلطات الوطنية، أن تسارع إلى معالجة مسألة المساحة العامة التي يتم استعمالها، إلى حد كبير، على حساب المصلحة العامة وهي مرتبطة ارتباطاً مباشراً، كما يُظهر هذا التقرير، بنشوء النزاعات. تتطلّب التنمية المستدامة في صيدا عمليات جامعة وتستوجب تعزيز السياسات والأدوات العامة من حيث الملكية، ذلك أنّ الصراع على المساحات يذكي التوتر والنزاعات في ظل تنامي الفقر.
- على السلطات المحلية والقطاع الخاص في صيدا التركيز على أنشطة مُدرّة للدخل بما يقلّص خطر نشوب الصراعات بسبب التنافس على الوظائف. كما يجب أن تغطي أولويات أخرى على التطوير العقاري الذي أصبح غاية بحد ذاته. وهذا التحدي صعب على وجه الخصوص، لأنّ أزمة نقص المساكن المعقولة الكلفة اجتاحت البلد قبل وصول اللاجئين السوريين. وقد جاء قدومهم ليعزّز هذه الظاهرة التي تعود بالمنفعة، في المقام الأول، على المضاربين العقاريين ومالكي الأحياء الفقيرة، على الرغم من تعارضها مع مبادئ التنمية الإقتصادية المستدامة.

